أسعار الخام تقفز بعد إعلان أوبك تفاصيل خفض الإنتاج

وكالة الطاقة: تباطؤ الاقتصاد يشكل تحدياً لسوق النفط

قالت وكالة الطاقة الدولية، إن نمو إنتاج النفط الأميركي إلى جانب تباطؤ الاقتصاد العالمي من شأنهما وضع ضغوط نزولية على أسعار الخام في عام 2019.

وأشارت الوكالة، التي تنسق سياسات الطاقة مع الدول الصناعية، إلى أنها تُبقي توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام دون تغيير عند 1.4 مليون برميل يوميا.

وقالت الوكالة التي تتخذ من باريس مقرا في تقريرها الشهري إن «أثر ارتفاع أسعار النفط يتلاشى، وهو ما سيساعد على تعويض انخفاض النمو الاقتصادي».

وارتفعت أسعار النفط فوق 85 دولارا للبرميل في النصف الثاني من عام 2018 بفعل مخاوف بشأن انخفاض إمدادات النفط من إيران بسبب العقوبات الأميركية الجديدة.

وهبط خام القياس العالمي مزيج برنت صوب 50 دولارا للبرميل في نهاية 2018 بسبب التباطؤ الاقتصادي وزيادة الإمدادات الأميركية، مما دفع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى خفض إنتاجها في مسعى لإبقاء الأسعار فوق 60 دولاراً للبرميل.

وقالت الوكالة إن إمدادات النفط العالمية هبطت بمقدار 950 ألف برميل يوميا في ديسمبر كانون الأول، أي بنحو 1%، بقيادة انخفاض إنتاج أوبك حتى قبيل دخول اتفاق خفيض الإنتاج الجديد حيز التنفيذ في يناير.

أضافت أن نمو الإنتاج خارج المنظمة يتجه إلى التباطؤ عند 1.6 مليون برميل يوميا في 2019 بعد نمو سنوي قياسي عند 2.6 مليون برميل يوميا في 2018.

غير أنها قالت إن الولايات المتحدة ستستمر في زيادة الإنتاج.

وقالت الوكالة إن «الولايات المتحدة، التي تتصدر قائمة منتجي السوائل بالفعل، ستعزز قيادتها كأكبر منتج للخام في العالم. بحلول منتصف العام».

وأشارت إلى أن روسيا زادت إنتاجها النفطي في ديسمبر إلى مستوى قياسي قرب 11.5 مليون برميل يوميا وأنه من غير الواضح متى سينخفض الإنتاج.

وقفزت أسعار النفط حوالي 3 في المئة بعد أن نشرت أوبك تفاصيل خطتها لخفض الإنتاج بهدف تقليص وفرة في المعروض العالمي من الخام، وعلامات على تقدم نحو إنهاء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وصعدت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق 1.52 دولار، أو 2.48 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 62.70 دولار للبرميل.

وارتفعت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 1.73 دولار، أو 3.32 في المئة، لتسجل عند التسوية 53.80 دولار للبرميل.

وسجلت عقود الخامين القياسيين كليهما مكاسب لثالث أسبوع على التوالي مع صعودهما حوالي 4 بالمئة.

ونشرت منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك قائمة بتخفيضات إنتاج النفط لأعضائها وللمنتجين الرئيسين الآخرين بدءا من أول يناير 2019 لتعزيز الثقة في اتفاقها لخفض إمدادات الخام.

وقال فيل فلين المحلل في برايس فيوتشرز غروب في شيكاغو «هذا سيرسل إشارة إلى السوق بأنهم جادون».

واتفقت مجموعة المنتجين في ديسمبر على خفض إنتاج النفط بمدار 1.2 مليون برميل يوميا لدعم أسعار الخام وتقليص تخمة نفطية في وقت يتزايد فيه المعروض، وخصوصا من الولايات المتحدة.

«البنك الأفريقي للتنمية»: النمو غير كاف لتوسيع قوة العمل

قال البنك الأفريقي للتنمية إن نموا اقتصاديا سنويا قويا لأفريقيا عند حوالي 4% في الأعوام القادمة سيظل بطيئا جداً لخلق عدد كاف من الوظائف لقوة العمل التي تتزايد بسرعة في القارة.

وفي التقرير السنوي لتوقعاته للقارة، رحب البنك بتعاف تدريجي من مستوى متدن في 2016 جعل النمو يتناقص إلى 2.1% فيما يرجع جزئيا إلى هبوط حاد في أسعار النفط والجفاف.

وقال البنك إن النمو من المتوقع أن يتسارع إلى 4% في 2019 وإلى 4.1% في 2020 من 3.5% في 2018.

لكنه حذر قائلا «النمو المتوقع في الأجل المتوسط والبالغ 4% غير كاف لإحداث تغيير ملموس في التوظيف والفقر».

وقال التقرير نقلا عن بيانات للاتحاد الأفريقي إن من المتوقع أن يرتفع عدد السكان في سن العمل في أفريقيا بحوالي 40% من 705 ملايين في 2018 إلى مليار تقريبا بحلول 2030.

وأضاف قائلا «نصف الوافدين الجدد فقط إلى قوة العمل سيجدون وظائف، ومعظم الوظائف ستكون في القطاع غير الرسمي. هذا يعني أن ما يقارب 100 مليون من الشبان قد يكونون بدون وظائف».

وقال التقرير «يجب عمل المزيد لتشجيع الشركات الكبيرة على اقامة انشطة في أفريقيا ومساعدة الشركات الصغيرة على النمو من خلال إزالة معوقات مثل ضعف البنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي والفساد».

أول مرفأ بحريني للغاز المسال يستعد للاستيراد

أظهرت بيانات من رفينيتيف ايكون أن أول وحدة بحرينية عائمة للغاز الطبيعي المسال وصلت إلى الخليج هذا الأسبوع، مع استعداد البلاد لوارداتها الأولى من الغاز المسال هذا العام.

وتشير البيانات إلى أن وحدة التخزين العائمة «بحرين سبيريت، التي تصل طاقتها الاستيعابية إلى نحو 173 ألف متر مكعب، راسية حاليا في الفجيرة، بعد أن وصلت إلى الإمارات في الثالث عشر من يناير.

ووفقا لموقع شركة البحرين للغاز المسال، فإنها حصلت على وحدة التخزين العائمة بموجب امتياز تأجير مدته 20 عاما. والبحرين للغاز المسال هي مطور مرفأ أكبر لاستقبال الغاز وإعادة تسييله في منشأة ميناء خليفة بن سلمان بمدينة الحد البحرينية.

ولم ترد شركة البحرين للغاز المسال على رسالة بالبريد الإلكتروني طلبا للتعليق.

والشركة مملوكة بشكل مشترك للهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين، وتيكاي إل.إن.جي بارتنرز، وسامسونغ كونستراكشن آند ترديدينج، والخليج للاستثمار.

ووفقا للموقع الإلكتروني للشركة فإن «مرفأ الاستيراد التابع لشركة البحرين للغاز المسال سيوفر للبحرين سياسة تأمين في حالة حدوث نقص محتمل في الغاز، والقدرة على تكملة إمدادات الغاز المحلية بغاز طبيعي مسال».

وسيسمح مرفأ استيراد الغاز الطبيعي المسال، الذي من المتوقع أن يبدأ العمليات التجارية أوائل العام الجاري، للبحرين باستيراد الغاز المسال لتغطية الطلب المحلي على الغاز المحلي لمد المشروعات الصناعية الكبرى به، وتوليد الكهرباء وتوفير الماء وزيادة معدلات استخراج النفط.

وستصل طاقة المشروع إلى 800 مليون قدم مكعبة يوميا.

ووفقا لموقع شركة البحرين للغاز المسال الإلكتروني، فإن الغاز المسال سيتم تسليمه لميناء الاستيراد من خلال ناقلات غاز مسال، حيث سيتم تخزينه في وحدة التخزين العائمة.

وسيجري تحويل الغاز المسال من جديد إلى غاز طبيعي باستخدام مياه البحر لتدفئة الغاز المسال، قبل أن يتم نقله عبر خط أنابيب إلى الشاطئ ليمد شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي القائمة التي تديرها شركة نفط البحرين (بابكو).

2.9 مليار درهم تصرفات عقارات دبي في أسبوع

حققت التصرفات العقارية في دائرة الأراضي و الأملاك في دبي أكثر من 2.9 مليار درهم، وكانت أبرزها رهون بقيمة 1.9 مليار درهم من خلال 199 إجراء.

حيث شهدت الدائرة هذا الأسبوع تسجيل 538 مبايعة بقيمة 1 مليار درهم، منها 75 مبايعة للأراضي بقيمة 450 مليون درهم و463 مبايعة للشقق والفلل بقيمة 550 مليون درهم.

وجاءت أهم مبايعات الأراضي بقيمة 54 مليون درهم في منطقة مجمع دبي للاستثمار الأول تليها مبايعة بقيمة 37 مليون درهم في منطقة مجمع دبي للاستثمار الأول تليها مبايعة بقيمة 37 مليون درهم في منطقة وادي الصفا 4.

وتصدرت منطقة اليفره 2 المناطق من حيث عدد المبايعات، إذ سجلت 12 مبايعة بقيمة 19 مليون درهم وتلتها منطقة الحبية الثالثة بتسجيلها 7 مبايعات بقيمة 18 مليون درهم، وثالثة في معيصم الأول بتسجيلها 5 مبايعات بقيمة 1 مليون درهم.

أما فيما يتعلق بأهم مبايعات الشقق و الفلل فقد جاءت مبايعة بقيمة 27 مليون درهم بمنطقة المركاض كأهم المبايعات تلتها مبايعة بقيمة 16 مليون درهم في منطقة المركاض، وأخيرا مبايعة بقيمة 14 مليون درهم في منطقة نخلة جميرا.

وتصدرت منطقة حدائق الشيخ محمد بن راشد المناطق من حيث عدد مبايعات الشقق والفلل إذ سجلت 112 مبايعة بقيمة 96 مليون درهم وتلتها منطقة الخليج التجاري بتسجيلها 54 مبايعة بقيمة 76 مليون درهم وثالثة في مرسى دبي بتسجيلها 34 مبايعة بقيمة 78 مليون درهم.

وسجلت الرهونات قيمة قدرها 1.9 مليار درهم منها 94 رهونات أراض بقيمة 1.6 مليار درهم و 105 رهونات فلل وًشقق بقيمة 300 مليون درهم، وكان أهمها بمنطقة الرفاعة، بقيمة 269 مليون درهم وأخرى في منطقة مجمع دبي للاستثمار الأول بقيمة 200 مليون درهم.

«الخزانة الأميركية» تناقش رفع رسوم جمركية عن الصين

ستيفن منوتشين

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال نقلاً عن مصادر مطلعة أن وزير الخزانة الأميركي، ستيفن منوتشين، ناقش رفع بعض أو كل الرسوم الجمركية المفروضة على واردات صينية واقترح تقديم عرض بإلغاء تلك الرسوم أثناء المناقشات التجارية، التي من المقرر أن تبدأ بين البلدين في الثلاثين من يناير.

لكن الممثل التجاري الأميركي روبرت لايتهايزر قاوم الفكرة، ولم يتم حتى تقديم الاقتراح إلى الرئيس دونالد ترمب، حسبما قالت الصحيفة.

ونفى متحدث باسم وزارة الخزانة التقرير.

وقال المتحدث «لم يقدم الوزير منوتشين ولا السفير لايتهايزر أي توصيات إلى أحد فيما يتعلق بالرسوم الجمركية أو مسائل أخرى في المفاوضات مع الصين... هذه عملية مستمرة مع الصينيين ما زالت أبعد ما تكون عن الاكتمال».

وسيزور نائب رئيس الوزراء الصيني ليو خي الولايات المتحدة في الثلاثين والحادي والثلاثين من يناير للمشاركة في أحدث جولة من محادثات التجارة التي تهدف إلى حل نزاع تجاري مرير بين أكبر اقتصادين في العالم.

واتفقت واشنطن وبكين في ديسمبر على هدنة مدتها 90 يوما في حربهما التجارية التي عطلت تدفق بضائع بمئات المليارات من الدولارات.

واجتمع مسؤولون أميركيون وصينيون على مستوى عال في بكين الأسبوع الماضي لمناقشة عروض الصين لمعالجة شكاوى أميركية بشأن سرقة الملكية الفكرية وزيادة المشتريات من البضائع والخدمات الأميركية.

ومن المقرر أن ترفع إدارة ترمب الرسوم الجمركية على بضائع صينية قيمتها 200 مليار دولار، من 10% إلى 25% في الثاني من مارس.

الولايات المتحدة تتهم أنقرة بتقويض «منظمة التجارة»

نظر أعضاء منظمة التجارة العالمية في طلب الولايات المتحدة إنشاء فريق قضائي للحكم على رسوم إضافية تفرضها تركيا على بعض الواردات الأمريكية.

وقدمت الولايات المتحدة طلبها الأول في الصيف الماضي لتأسيس فريق للنظر في قانونية الرسوم الإضافية التي تفرضها تركيا على بعض المنتجات المستوردة من الولايات المتحدة.

وتأتي الرسوم التركية كرد انتقامي على قرار الولايات المتحدة العام الماضي بفرض رسوم على وارداتها من الصلب والألمنيوم التركي. وإلى جانب تركيا، شمل الطلب الأمريكي المقدم في منتصف (يوليو) الماضي أيضا الاتحاد الأوروبي، وكندا، والصين، والمكسيك.

واعتبرت الولايات المتحدة أن رسومها الجمركية اتخذت كإجراءات أمنية وطنية عملا بالقسم 232 من قانون التوسع التجاري الأمريكي لعام 1962، مُبررة ذلك بموجب المادة 21 من إتفاقية «جات»، التي أصبحت فيما بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ويسمح القسم 232 من القانون في ظروف معينة، للرئيس الأمريكي بفرض تعريفات بناء على توصية من وزير التجارة إذا كانت «المادة تستوردها الولايات المتحدة بكميات ضخمة تُهدد أو تُضعف الأمن القومي».

ونادرا ما تم استخدام هذا القسم، لكنه استخدم في 1979 و1982، ولم يُحتَج بهذه المادة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، إلى أن احتجَ بها الرئيس دونالد ترمب في (مارس) 2018، لفرض تعريفات على الصلب والألمنيوم المستوردين – بنسبة 25 في المائة و10 في المائة على التوالي– مع ضمان أن تكون منتجات الصلب والألمنيوم التي لا تُصنَع في الولايات المتحدة، بما يكفي من الجودة والكمية، مُتاحة دون تعريفات على المستخدمين.

وأشارت واشنطن إلى أن أنقرة وأعضاء آخرين في منظمة التجارة يتظاهرون بأن الإجراءات الأمريكية، التي جاءت بموجب المادة 232، إجراءات حمائية، وعليه فهم يزعمون أن رسومهم الانتقامية الأحادية الجانب تشكل «تكافؤا جوهريا في الضرر»، بموجب اتفاقية الضمانات لمنظمة التجارة. وقال المندوب الأمريكي، إن هؤلاء الأعضاء، بما في ذلك تركيا، على استعداد لتقويض نظام تسوية المنازعات بالتخلص من المعنى الواضح للمادة 21 من اتفاقية «جات»، و70 سنة من الممارسة، وهم مستعدون أيضا لتقويض منظمة التجارة عبر التظاهر باتباع قواعد المنظمة بينما هم يتخذون تدابير صارخة ضد تلك القواعد.

وأضاف المندوب الأمريكي، «نحن نعرف هؤلاء الأعضاء من أفعالهم، فعديد منهم لا يعتقدون بجدية أن التدابير الأمنية الأمريكية بموجب القسم 232 تأتي في إطار الأمن القومي الأمريكي.. فتركيا، على سبيل المثال، لم تتطرق إلى ما إذا كانت إجراءاتها جاءت ردا على ضمانات مزعومة اتخذت نتيجة لزيادة مطلقة في الواردات.. وحتى إذا كانت هناك زيادة مطلقة، فإنه لا يجوز ممارسة الحق في تعليق الامتيازات المُكافئة بموجب اتفاق الضمانات خلالَ السنوات الثلاث الأولى من التدابير الوقائية».

وأشار إلى أن الرسوم الانتقامية الإضافية ليست سوى رسوم تتجاوز التزامات تركيا في منظمة التجارة، معتبرا أن أنقرة لم تُطبِّق هذه الرسوم إلا على واشنطن، خلافا لالتزام تركيا بالدولة الأكثر تفضيلا. من جانبها، تأسفت تركيا لطلب الولايات المتحدة من هيئة تسوية المنازعات بتأسيس فريق للتحكيم، معتبرة أن السبب الحقيقي الذي جعل أعضاء منظمة التجارة يجدون أنفسهم في هذه الحالة اليوم، هي تلك الإجراءات الأمريكية المنفردة وغير المبررة التي تهدف إلى حماية منتجي الولايات المتحدة من الآثار التنافسية للواردات.

«فتح الأسواق».. سلاح الصين وألمانيا في معركة الحرب التجارية

تعهدت ألمانيا والصين بتخفيف القواعد المنظمة لدخول شركات التأمين والمصارف إلى الأسواق في أعقاب اجتماع مشترك أمس بين أولف شولتز وزير المالية الألماني، وينس فايدمان رئيس البنك المركزي الألماني مع المسؤولين الصينيين في بكين.

وبحسب «الألمانية»، وقع الجانبان الألماني والصيني اتفاقا للتعاون في مجال الرقابة المصرفية وتداول الأوراق المالية وتحسين التعاون بين البنكين المركزيين الصيني والألماني.

وقال شولتز «إن الهدف هو تحقيق التقدم في تعميق التعاون على عكس الاتجاهات السائدة الأخرى».

من ناحيته وصف ليو هي نائب رئيس الوزراء الصيني المحادثات بأنها «نجاح كامل» رغم إشارته إلى أهمية حل مشكلة «القيود المفرطة على نشاط فروع المصارف الصينية في ألمانيا».

وأضاف أن «التعاون وفتح الأسواق يحظيان بأهمية كبيرة الآن بالنسبة إلى الصين وألمانيا في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واحتمال فقدان لندن أهميتها كمركز مالي دولي».

من ناحيته، أوضح شولتز أنه يرغب في تعزيز مكانة مدينة فرانكفورت الألمانية كمركز مالي دولي.

ويعتبر تسهيل الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي مسألة مهمة بالنسبة إلى الصين في ضوء استمرار الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، حيث هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بفرض مزيد من الرسوم العقابية على كمية قيمتها 200 مليار دولار من الواردات الأمريكية من الصين إذا لم تتوصل المحادثات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق بنهاية (مارس) المقبل.

إلى ذلك، عدل مكتب الإحصائيات الصيني أمس نسبة النمو الاقتصادي لعام 2017، مشيرا إلى أنها بلغت 6.8 في المائة بدلا من 6.9 في المائة، كما أُعلن في السابق، في وقت تستعد فيه ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم لأداء يرجح أن يكون أسوأ في 2018.